الأمم المتحدة

E/C.2/2009/2/Add.34

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 March 2009
Arabic
Original: English/French

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية
الدورة المستأنفة لعام ٢٠٠٩
١٨-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩

التقارير الشاملة لأربع سنوات المقدمة من المنظمات غير الحكومية المتمتعة بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الأمين العام عملا بقرار المجلس ١٩٩٦/٣١ عن الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧*

مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

١ - مركز المعلومات وإعادة التأهيل والبحوث في مجال تعاطي المخدرات ٢
٢ - مجلس الصحافة (تركيا) ٥
٣ - مجلس الطاقة العالمي ٨
٤ - الحركة العالمية للأمهات ١٢
٥ - جائزة زايد الدولية للبيئة ١٦

* تصدر التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية بدون تحرير رسمي.

140409 140409 09-27542 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

١ - مركز المعلومات وإعادة التأهيل والبحوث في مجال تعاطي المخدرات (منح المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٤)

الجزء الأول - مقدمة

'١' أهداف المنظمة ومقاصدها ومسار عملها الرئيسي

الأهداف والمقاصد التي يسعى إليها مركز المعلومات والتأهيل والبحوث في مجال تعاطي المخدرات هي التالية: '١' تنظيم البحث العلمي في العلوم الطبية بشكل عام مع إشارة خاصة لمراقبة تعاطي المخدرات ومكافحته وعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم؛ و '٢' إجراء البحوث في الأسباب والجوانب الأخرى التي ترغم الناس على تعاطي المخدرات أو تغريهم بذلك، وتنظيم البحوث في أنماط الصحة العقلية والسلوك البشري لمدمني المخدرات؛ و '٣' إنشاء المستشفيات ومعاهد البحوث والعيادات ومراكز الكشف وإعادة التأهيل وتزويدها بالموظفين والأطباء والعاملين في مجال البحوث وإعادة التأهيل والمتطوعين من أجل بذل جهد مشترك ومتابعة القيام به لمكافحة تعاطي المخدرات؛ و '٤' التعليم والتدريب وتوفير أفراد التمريض الطبي وغيرهم من المتطوعين والأفراد للأعمال المذكورة آنفا وإتاحة المرافق لهذا التدريب في الهند أو في الخارج؛ و '٥' التعليم والتدريب والدعاية وتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات والعروض، وتوعية الناس بالآثار الضارة والمميتة لتعاطي المخدرات ولفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ و '٦' إعداد الكتب والمجلات ودوريات البحوث والمنشورات الدورية وغيرها من الإصدارات المكتبية ذات الصلة بالبحوث أو بمراقبة تعاطي المخدرات وفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والوقاية منهما ومعالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم وتحرير تلك المطبوعات وطباعتها ونشرها وإصدارها وتعميمها؛ و '٧' المساعدة في تحديد الأهداف المذكورة أعلاه والترويج لها مع المنظمات أو الاتحادات الأخرى؛ و '٨' جمع وتحليل المعلومات والبيانات عن المانحين ومنظماتهم، مثل المنظمات العاملة في ميدان مراقبة تعاطي المخدرات والوقاية منه، ومعالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم؛ و '٩' جمع وتنسيق ونشر البيانات أو الإحصاءات أو المعلومات الطبية أو العلمية أو المعرفية الأخرى بشأن الأسباب، أو توزيع الانتشار، أو العلاج، أو مداواة العلل، أو إعادة التأهيل، أو أي إحصاءات أخرى للبيانات أو أي معلومات متعلقة بتعاطي المخدرات وبفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإنشاء مكتب أو مركز لجمع هذه المعارف وإحصاءات البيانات والمعلومات ونشرها كما سبق ذكره؛ و '١٠' تشييد المنازل أو المباني وحيازتها وشراؤها والاضطلاع بإدارتها، عن طريق الاستئجار أو تبادل الإيجارات، لاستخدامها كمستشفيات أو دور رعاية

أو مراكز بحوث أو مراكز إعادة تأهيل، سواء كانت مزودة أو غير مزودة بالأثاث والتجهيزات والمعدات والأدوات والأجهزة، وفتح هذا النوع من الفروع بناء على ما يقرره مجلس الإدارة من حين لآخر واستخدامها على النحو التالي: (أ) لتقديم العلاج الطبي والجراحي مجانا للفقراء و/أو المحتاجين بغض النظر عن الطبقة أو المعتقد أو الديانة؛ و (ب) لتقديم العلاج الطبي والجراحي للجمهور لقاء ما يحدده مجلس الإدارة من رسوم بغض النظر عن الطبقة أو المعتقد أو الديانة؛ و (ج) لتزويد إدارات تقديم الرعاية الطبية وغرف العمليات وإدارات علم الأمراض باحتياجاتها، حسبما هو مناسب، لمصلحة الجمهور عموما، بغض النظر عن الطبقة أو المعتقد أو الديانة، بدون مقابل أو لقاء رسوم يحددها مجلس الإدارة.

الجزء الثاني – مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى آذار/مارس ٢٠٠٧، نظم المركز برنامج التعليم المدرسي للمراهقين، وبرنامج التدريب على المهارات الحياتية للتوعية الاجتماعية، شمل الوقاية من تناول الكحول ومن فيروس نقص المناعة البشرية، في صفوف تلامذة المستويين الثامن والتاسع، وذلك بالتعاون مع كلية ألبرت آينشتاين للطب بجامعة ييشيفا في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نُفذ هذا البرنامج في ١٥٠ مدرسة في مومباي. وكان مشروع برنامج التعليم المدرسي للمراهقين هو الصيغة المعدلة والنهائية للمشروع التجريبي الأولي الذي نفذه المركز بالتعاون مع مركز سلون – كيترِنغ التذكاري لأبحاث السرطان في الولايات المتحدة، خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، في ١٠٠ مدرسة في مومباي. والهدف من برنامج التعليم هو تنفيذ ونشر برنامج للتعليم المدرسي قائم على الثقافة والمجتمع الهنديين بغية الوصول إلى جيل الشباب في الوقت المناسب لتعزيز الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتلبية الحاجة الناشئة إلى التعليم لمكافحة تعاطي الكحول. وكان الافتراض أن زيادة المعرفة بشأن تعاطي الكحول والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية سيزيد من قدرة التلامذة على فهم أهمية التثقيف في مجال الوقاية. وقد أُنجز البرنامج في ١٥٠ مدرسة في مومباي، وأكدت النتائج التالية مدى تأثيره بشكل عام على التلامذة: '١' أفادوا بأن لديهم مستوى أعلى من المعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛ و '٢' كان هناك دليل على الإحساس بمستويات أعلى من الكفاءة الذاتية؛ و '٣' كان التلامذة قادرين على التعبير عن آرائهم الخاصة؛ و '٤' أصبحوا أكثر وعياً بسلوك أقرانهم وتأثيرهم فيهم؛ و '٥' أفادوا بأنهم أصبحوا يجازفون أقل ويشعرون بثقة أكبر في التعبير عن أفكارهم ومشاعرهم؛ و '٦' أفادوا بأنهم غيّروا نواياهم بشأن تناول الكحول في المستقبل – بحيث من غير المرجح أن يتناولوا الكحول خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو المقر

قام المركز، بدعم من جمعية مكافحة الإيدز في مقاطعات مومباي، بعقد مؤتمر الأمل عام ٢٠٠٥ الدولي واستضافته، في الهند في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في مومباي، الذي تناول في وقت واحد القضايا الرئيسية الخمس التي تهدد بقاء الجنس البشري وهي '١' البيئة، و '٢' تعاطي الكحول/المخدرات، و '٣' فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، و'٤' السكان، و '٥' حقوق الإنسان.

وقد حضر هذا المؤتمر خبراء دوليون في مجالات الصحة والطب، وخفض الطلب على المخدرات، وخفض المعروض من المخدرات، والبحوث السكانية، ومن منظمات البيئة، والتجارة والصناعة، وخطوط المساعدة الهاتفية وجماعات المساعدين على العلاج، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات الشباب والمرشدين الاجتماعيين، وتبادلوا خلاله خبراتهم.

وقام المركز بتنظيم وإجراء حملات توعية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في مومباي. وشمل ذلك حملات توعية لمكافحة المخدرات ضمت تجمعات جماهيرية وملصقات ولافتات ولقاءات إعلامية عن المخدرات حضرتها بعض الشخصيات المشهورة محليا، وكانت موجهة للجمهور عامة، وذلك بهدف تسليط الضوء على مشكلة تعاطي المخدرات في مدينة مومباي.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وما بعده – بدأت الاستعدادات لتنظيم مؤتمر الأمل عام ٢٠٠٨ الدولي، الذي كان من المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لمعالجة قضايا '١' البيئة؛ و '٢' تعاطي الكحول/المخدرات؛ و '٣' فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ و'٤' السكان؛ و '٥' حقوق الإنسان.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وما بعده – تعاون المركز مع كلية ألبرت آينشتاين للطب من أجل وضع ''نموذج للبحوث المجتمعية القائمة على المشاركة في مجال التثقيف/التدريب موجَّه لآباء المراهقين ومدرِّسيهم''، وكان الهدف هو تصميم برنامج للآباء والمدرِّسين يكون مكمِّلا لبرنامج التعليم المدرسي الحالي للمراهقين، وذلك لإشراك آباء المراهقين ومدرِّسيهم في الأعمال المدرسية التي تستهدف قضيتي تعاطي الكحول/المخدرات والتثقيف في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في مومباي.

وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، قام المركز أيضا بالأنشطة التالية: '١' تنظيم ٤٧ مناقشة جماعية محددة الأهداف لنشر الوعي بأهمية الوقاية من تعاطي المخدرات ومن فيروس نقص المناعة البشرية؛ و '٢' تنظيم ٩ لقاءات في نواصي الشوارع لنشر التوعية بالوقاية من تعاطي المخدرات؛ و '٣' مساعدة ٣٠١ من المدمنين على التخلص من آثار الإدمان، والنجاح في إعادة تأهيل ١١٣ منهم.

٢ - مجلس الصحافة (تركيا)

(منح المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٤)

أهداف المنظمة ومقاصدها ومسار عملها الرئيسي

اضطلع مجلس الصحافة بدور نشط ليس فقط من أجل حماية حرية الاتصال (حرية التعبير وحرية الصحافة) وتحسين المعايير المهنية للصحافة المسؤولة، بل أيضا من أجل وسائل إعلام سمتها الحرية والتعددية والديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتدخل المجلس ويعمل على حماية حرية الصحافة حيثما ينشأ تهديد من أي مصدر للسلطة.

ومن المهام الأخرى لمجلس الصحافة التعامل مع الشكاوى المقدمة بشأن وسائل الإعلام (الصحافة المطبوعة والإذاعة والتلفزيون وصحافة الإنترنت وغير ذلك) خاصة عندما تُقدم شكوى محددة يدَّعى فيها بأن الجهاز الإعلامي أو الصحافي محل الشكوى خرق مدونة قواعد الممارسة المهنية.

ومن أجل تقاسم خبراتنا وتبادلها، يشارك مجلس الصحافة بنشاط في المؤتمرات الدولية ويسعى لإقامة حوار مستمر بين مجالس الصحافة وأجهزة الإعلام.

مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

الدورة الخمسون للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، في مقر الأمم المتحدة، نيويورك: حضرها مجلس الصحافة وعمل فيها على حشد التأييد وفقا لأهدافه.

لم يشارك مجلس الصحافة في الأعمال الأخرى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، ولا في المؤتمرات الرئيسية وغيرها من اجتماعات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لأنه ركز أنشطته على حرية الاتصال وتحسين المعايير المهنية للصحافة.

المؤتمرات والاجتماعات والمناسبات الأخرى

- تعزيز التفاهم والتعاون بين مجالس الصحافة للبلدان الأفريقية بالدرجة الأولى، وفي هذا الصدد: '١' نظَّم مجلس الصحافة مؤتمرا لممثلي مجالس الصحافة في كل من تركيا، والهند، وأذربيجان، والولايات المتحدة الأمريكية (هونولولو)، وشمال قبرص، وأوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وبنغلاديش، وكينيا، وزامبيا، في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ و '٢' من أجل ضمان استمرارية هذا

الجهد التعاوني الذي يرمي إلى نيل حرية الاتصال (حرية التعبير وحرية الصحافة) وحمايتها، قرر المشاركون إنشاء رابطة دولية جديدة مقرها اسطنبول تحمل اسم الرابطة العالمية لمجالس الصحافة، بدلا من الرابطة المسماة بنفس الاسم والتي تأسست في نيودلهي في عام ١٩٩٢. وكان لا بد من إنشاء الرابطة الجديدة لأن تلك التي أنشئت في عام ١٩٩٢ لم تُسجل في أي بلد و لم يعترف بها قانوناً. وقد تمت جميع الإجراءات الرسمية وفقا للقانون التركي وسُجلت الجمعية الجديدة رسمياً في اسطنبول في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛ و '٣' ونظم مجلس الصحافة والصحفيون اليونانيون منذ عام ٢٠٠٠ خمسة مؤتمرات جمعت بين وسائل الإعلام التركية واليونانية، ثلاثة منها في اليونان واثنان في اسطنبول لتعزيز التفاهم المتبادل. وقرر صحفيو البلدين إنشاء رابطة وسائل الإعلام التركية اليونانية. ويؤمل إنشاء هذه الرابطة قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وشارك في هذا المشروع أجهزة وسائل الإعلام الرئيسية ورؤساء التحرير.

- شارك مجلس الصحافة في مؤتمرات دولية أخرى هي: '١' الاجتماعان السنويان لمعهد الصحافة الدولي (٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ في إدنبره، و ١٢-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ في اسطنبول)؛ '٢' الرابطة العالمية لجمعية مجالس الصحافة (٢٤-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، باغامويو في جمهورية تترانيا المتحدة)؛ '٣' مؤتمر ''من التنظيم الذاتي إلى حركة الإصلاح الإعلامي'' في الفترة من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، نيروبي بكينيا؛ '٤' مؤتمر منظمة وسائل الإعلام في جنوب شرق أوروبا حول ''جسر وسائل الإعلام الرابط بين الشرق والغرب'' (٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في بوتسدام بألمانيا)؛ '٥' ندوة المؤسسات السياسية العالمية بشأن موضوع ''البيئة: من التحذيرات العالمية إلى تنبيه وسائل الإعلام'' (١٠-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في البندقية).

- كافح مجلس الصحافة بفعالية ضد مجموعة متنوعة من المحاولات الرامية إلى الحد من حرية الاتصال (حرية التعبير وحرية الصحافة). وفي ما يلي أمثلة مفصلة على هذه الجهود: '١' تم بالتعاون مع الحكومة التركية وحزب المعارضة سنُّ قانون جديد للعقوبات في أواخر عام ٢٠٠٤ بمباركة من ممثلي الاتحاد الأوروبي. وبما أنه كان مدعوما من المعارضة وأوساط الاتحاد الأوروبي، فإن الرأي العام لم يتوقع أن يتضمن أي عنصر مناهض للديمقراطية. وكان من المقرر أن يدخل القانون حيز النفاذ في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. لكن في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٥ اكتشفت هذه المنظمة أن بعض مواد قانون العقوبات الجديد هي ضد معايير وقواعد أي مجتمع ديمقراطي.

ووجه مجلس الصحافة التركي على الفور نداء إلى أصحاب أجهزة الإعلام ورؤساء تحريرها لمناقشة هذه المسألة، واتخذ الخطوات اللازمة لذلك. وفي ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، كُلف فريق عامل بتدارس القانون وإعداد بدائل عنه، إن اقتضت الضرورة ذلك.

- في الاجتماع الثاني، نوقش التقرير وقُبلت المقترحات. وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اجتمع ممثلو وسائل الإعلام، تحت إشراف مجلس الصحافة، برئيس الوزراء طيب أردوغان ووزير العدل جميل شيجك ليسلموا إليهما تلك المقترحات التي استندت إلى ١٣ نقطة. ونظرا لضيق الحيز المتاح هنا، في ما يلي عدد قليل منها: '١' مادة قانون العقوبات المتعلقة بحالات ''الإهانة'' قاسيةٌ جدا لأن جميع أنواع الانتقادات تقريبا تُعتبر ''إهانة''. كما أن ''الإهانة'' عُرفت بأنها ''جريمة''. لذا يجب تغيير هذه المادة تغييرا جذريا وفقا لما تقتضيه حرية التعبير؛ '٢' كما ورد في (المادة ١/٨) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ''لكل إنسان حق احترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته''، ولكن ينبغي أن يكون هناك استثناء عندما تكون المصلحة العامة هي العامل المهيمن لنشرها؛ '٣' العقوبة على ''التشهير'' بالسجن لفترة تمتد من سنة واحدة إلى أربع سنوات عقوبة طويلة دون داع. وينبغي تخفيض مستوى العقوبة إلى حد معقول؛ '٤' ينبغي تعديل المادة ٣٠١ (السيئة الذكر) من قانون العقوبات الجديد وفقا للقيم الديمقراطية. كما أنه لا ينبغي أن يودع السجن كل من أُدين بخرق المادة ٣٠١؛ فيكفي تغريمه. (ملاحظة: عُدلت هذه المادة)؛ '٥' تنص المادة ٣٠٥ التي تهدف إلى حماية ''مصالح الوطن الأساسية'' على فرض عقوبات شديدة على المواطنين الأتراك في حين أنها تعفي الأجانب من العقوبة شريطة زعمهم بأنهم لم يكونوا على علم بحساسية الموضوع. وينبغي تصحيح هذا الأمر. (ملاحظة: عُدلت هذه المادة أيضا)؛ '٦' المواد المتعلقة بـ ''أسرار الدولة'' غامضة جدا. ولا بد من سن قانون جديد بشأن ''أسرار الدولة'' التي يجب أن تُعرَّف بوضوح.

- أمثلة أخرى: '١' احتج المجلس فورا على الضغوط المفروضة على الصحفيين، سواء كانت ضغوطا ذات طابع مادي أو إداري أو اقتصادي، ودافع عن حقوق الصحفيين ضد كل أنواع التهديد والتهجم الصادرة عن المكاتب الحكومية والشرطة والمجتمع المدني؛ '٢' واصل المجلس البت في الشكاوى المقدَّمة ضد أجهزة الإعلام والصحفيين الذين يزعم أنهم انتهكوا مدونة قواعد السلوك المهني. وفي الواقع، فقد تلقى المجلس ١٤٤ طلبا في عام ٢٠٠٤، و ١٣٩ في عام ٢٠٠٥، و ١٢٨ في عام

٢٠٠٦، و ٧٢ في عام ٢٠٠٧، و ١١٧ في عام ٢٠٠٨. وخلال هذه السنوات الخمس، أصدر مجلس الصحافة ١٦١ تحذيراً و ٨٢ لوماً؛ و ٢٢٦ شكوى لم ''يُؤخذ بها''.

ويعتقد مجلس الصحافة التركي أن المنظمة باضطلاعها بالأنشطة المذكورة أعلاه، كانت تحاول القيام بواجبها تجاه عالم المهنة وتجاه المجتمع والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. لذلك، تطلب هذه المنظمة المحافظة على مركزها الاستشاري الخاص للمنظمات غير الحكومية.

٣ - مجلس الطاقة العالمي

(مُنح المركز الاستشاري الخاص؛ عام ١٩٥٢)

الجزء الأول - مقدمة

إن مجلس الطاقة العالمي هو أبرز منظمة متعددة الطاقة في العالم اليوم. وللمجلس لجان أعضاء في أكثر من ٩٠ بلدا، بما فيها معظم أكبر البلدان المنتجة للطاقة والمستهلكة للطاقة. وتغطي المنظمة التي أنشئت في عام ١٩٢٣ جميع أنواع الطاقة، بما في ذلك الفحم، والنفط، والغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والطاقة المائية، والطاقة المتجددة، وهي منظمة معتمدة لدى الأمم المتحدة، وغير حكومية، وغير تجارية وغير منحازة. والمجلس مسجل في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية كمنظمة خيرية يقع مقره في لندن. وقد أُسست شركة خدمات المجلس المحدودة في عام ٢٠٠١ بوصفها الشركة المدرجة بسجل الشركات التجارية التابعة للمجلس. وتتمثل مهمة المجلس في ''تعزيز التزويد المستدام بالطاقة واستخدامها لتحقيق أقصى فائدة لجميع الناس''. ويتم الاضطلاع بهذه المهمة من خلال الأهداف التي تمت الموافقة عليها عند تأسيس المجلس في عام ١٩٢٤ والتي عُدّلت على مر السنوات لكي تتكيف مع صناعة الطاقة المتغيرة والتغيرات التي تطرأ في المجلس. وتتمثل أهداف المجلس الحالية في تعزيز التزويد المستدام بالطاقة واستخدامها لتحقيق أقصى فائدة لجميع الناس، وذلك عن طريق: '١' جمع البيانات وإجراء وتعزيز البحوث الرامية إلى تزويد الطاقة واستخدامها، على المديين القصير والطويل، وتحقيق أكبر قدر من المنافع الاجتماعية والحد الأدنى من الآثار الضارة على البيئة الطبيعية، ونشر أو توزيع النتائج المفيدة لهذه البحوث؛ '٢' القيام بأعمال، منها على سبيل المثال لا الحصر، عقد مؤتمرات وحلقات عمل وحلقات دراسية، لتسهيل توريد الطاقة واستهلاكها؛ و '٣' التعاون مع منظمات أخرى تعمل في قطاع الطاقة ذات الأهداف المتوافقة معها.

ويعمل المجلس في دورات مدة كل منها ثلاث سنوات. وتديره جمعية تنفيذية ومجلس أمناء (مجلس المسؤولين) وثلاث لجان دائمة هي: لجنة البرامج ولجنة الدراسات ولجنة الاتصالات والتوعية.

الجزء الثاني – مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

شارك ممثلو المجلس في الأنشطة التالية:

- المؤتمر الأفريقي الثامن لتجارة النفط والغاز والشؤون المالية الذي عُقد في مراكش، المغرب، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد شارك في تنظيم هذا المؤتمر المكتب الوطني للهيدروكربونات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والشركة المحدودة العامة ITE. وركز المؤتمر على مختلف الأدوار التي تقوم بها الشركات والحكومات والمجتمع المدني في ضمان الحصول على الطاقة من أجل التنمية داخل أفريقيا وخارجها. ومثّل المجلس الدكتور عبد الحميد المغربي من اللجنة التونسية العضو في المجلس، في المؤتمر وألقى كلمة تستند إلى دراسة العوامل المؤثرة؛

- وبعد نجاح المبادرة المشتركة بين غرفة التجارة الدولية والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، المعنونة ”مبادرة الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة“، التي تهدف إلى منح هذه الصناعة صوتا واضحا وقويا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، جرى تنظيم مبادرة مماثلة – مبادرة الأعمال التجارية من أجل الطاقة – للدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة اللتين ركزتا على الطاقة المعقودتين في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. والغرض من مبادرة الأعمال التجارية من أجل الطاقة هو تنسيق الاتصالات وتحقيق اتساقها وجعلها مؤثرة بأقصى قدر ممكن على طائفة واسعة من الهيئات الصناعية المعنية بالطاقة. وحضر ممثل من المجلس الاجتماع الأولي للفريق العامل التابع لمبادرة الأعمال التجارية من أجل الطاقة الذي عقد في باريس، فرنسا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ باعتباره واحدا من الشركاء الرئيسيين الثلاثة في المبادرة؛

- ودعمت اللجنة الأرجنتينية للمجلس غرفة التجارة الدولية في تنسيق تمثيل الصناعة في مؤتمر الأطراف رقم ١٠ لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي عقد في بوينس آيرس، الأرجنتين، في الفترة من ٦ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

- واجتمع فريق الخبراء المخصص للفحم المعني التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في جنيف، سويسرا، في الفترة من ٧ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وحضر الاجتماع المنسق الإقليمي المتقاعد للمجلس الدكتور كلاوس بريندو باعتباره المتحدث الرئيسي، وقدم الدراسة العالمية عن الفحم التي أجراها المجلس؛

- واستضافت اللجنة الكينية العضو في المجلس وشركة كينيا للكهرباء والإنارة الاجتماع الإقليمي الأفريقي الأول في دورة العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ في نيروبي، كينيا، خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وخلال فترة إقامتهما، حضر ممثلان من المجلس اجتماعا منفصلا بشأن ''الأعمال التجارية في أفريقيا والتنمية المستدامة'' نظمته غرفة التجارة الدولية، والمجلس العالمي للأعمال التجارية المعني بالتنمية المستدامة، والمجلس بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

- وانضم رئيس المجلس أندريه كاييه، إلى فريق مميز بالأمم المتحدة في نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٥ لإطلاق مبادرة الأعمال التجارية من أجل الطاقة. وقد انتهز كاييه الفرصة لتوضيح مساهمة المجلس في التنمية المستدامة؛

- وعُقد الاجتماع السنوي للجنة الطاقة المستدامة التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في جنيف، سويسرا. وحضر المجلس هذا الاجتماع الذي ركز على ''أمن الطاقة وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة في المجال الأوروبي الآسيوي''. وقد مهدت جلسة خاصة تركز على تحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة الأوروبية، وخاصة على تنمية سوق الطاقة الإقليمي في جنوب شرق أوروبا، السبيل لانعقاد هذا الاجتماع؛

- وفي الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عُقدت اجتماعات مؤتمر الأطراف ١١ في مونتريال، كندا. ورعى المجلس حدثين جانبيين، أحدهما مع مجلس الطاقة في كندا، والآخر مع فريق مبادرة الأعمال التجارية من أجل الطاقة التابعة لغرفة التجارة الدولية؛

- وعقدت لجنة دولة قطر التابعة للمجلس أول حدث دولي لها في الدوحة، قطر في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وتم تنظيم ندوة استضافتها حكومة قطر بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة. وخلصت الندوة إلى أنه لا تزال توجد إمكانية كبيرة لتحسين كفاءة إنتاج الغاز الطبيعي واستخدامه؛

- وعقدت اجتماعات المؤتمر الرابع عشر للتنمية المستدامة في نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة، خلال الفترة من ١ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦. وكان المؤتمر عملية للحوار ووضع السياسات أدارتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وكان الغرض منها التحضير لمؤتمر قمة عن الطاقة سيعقد في مطلع عام ٢٠٠٧؛

- وحضر المنسق الإقليمي لأفريقيا بالمجلس المنتدى العالمي السادس المعني بالطاقة المستدامة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في فيينا، النمسا. وركز المنتدى الذي نُظم تحت شعار ''أفريقيا تزود نفسها بالطاقة''، على الطاقة المستدامة في أفريقيا، وذلك بهدف أن يقوم المنتدى بدعم تطلعات أفريقيا في الدورة ١٥ للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة؛

- انعقاد الاجتماع التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الدورة ١٥ للجنة التنمية المستدامة) في مقر الأمم المتحدة نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وفي الاجتماع التحضيري شارك مدير الدراسات بالمجلس في اجتماع جانبي بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تم التركيز على أهمية هذه الشراكة في مواصلة تطوير البحث والتطور. وقد أتيحت لمدير الاتصالات في المجلس فرصتان للتحدث عن وجهة نظر الأوساط العامة في هذا المجال بشأن الطاقة والصناعة في النقاش العام الذي دار عن التنمية المستدامة؛

- وشارك المجلس بشكل مباشر في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (الدورة ١٥ للجنة التنمية المستدامة) المعني بتغير المناخ الذي عقد في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ في نيويورك، نيويورك، الولايات المتحدة. ونظم المجلس أو شارك في العديد من اللقاءات الجانبية التي تهدف إلى معالجة منظور صناعة الطاقة المتعلق بتحقيق التنمية المستدامة من خلال الوصول إلى الحكومات والمجموعات الأخرى المعنية بالطاقة والمنظمات غير الحكومية. واستضاف المجلس ورابطة الطاقة في الولايات المتحدة حدثين جانبيين حضرهما رئيس لجنة التنمية المستدامة، سعادة السيد عبد الله بن حمد العطية؛

- وحضر مدير الدراسات بالمجلس الجلسة الختامية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في بانكوك، تايلند في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧. ووافقت ١١٠ وفود من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على الإسهام الذي قدمه

الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم الرابع، وعلى اللغة التي صيغ بها الموجز لواضعي السياسات؛

- وتعاونت لجنة كينيا التابعة للمجلس، والمؤسسة الوطنية للنفط في كينيا والأونكتاد على تنظيم المؤتمر الحادي عشر للنفط والغاز في أفريقيا في نيروبي، كينيا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وقدم خبراء دوليون من قطاع النفط والغاز عروضا في المؤتمر.
- وألقى مدير البرامج بالمجلس كلمة رئيسية في المؤتمر ركز فيها على سيناريوهات عمل المنظمة؛
- وحضر عدد من أعضاء المجلس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في بالي، إندونيسيا في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأظهرت مناقشات بالي الاستنتاجات التي خلصت إليها دراسة السيناريوهات التي أجراها المجلس بشأن الطاقة والسياسات العامة والتعاون الدولي. وسيكون هناك التزام قوي من جانب المجلس في مناقشات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في المستقبل لوضع مقترحات ملموسة وذات صلة، مستخدما ما يتمتع به من خبرة في طائفة كاملة من قطاعات الطاقة. وعند انتهاء التحليل الأولي لدراسة المجلس ''تقييم السياسات والممارسات المتعلقة بالطاقة''، سيرفد المجلس آراء صناعات الطاقة في الحوار العالمي لما بعد مؤتمر بالي على أمل أن تسهم في النتائج المتوخاة من مؤتمر كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩.

٤ - الحركة العالمية للأمهات

(مُنحت المركز الاستشاري عام ٢٠٠٤)

الجزء الأول: مقدمة

مهمة المنظمة وأهدافها: ترمي الحركة إلى توحيد صفوف الأمهات من جميع الثقافات لمؤازرتهن في مهمتهن وتوعية الرأي العام والقيادات بشأن الجهود الأساسية التي تبذلها الأمهات للنهوض بسلام البشر وأمنهم والإسهام في الترقي الاجتماعي والاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف، تتعهد الحركة وتنشئ شبكات لتبادل المعلومات والمهارات بين رابطات من جميع الثقافات (نحو ستين رابطة في حوالي ٤٠ بلداً). وتدعم الحركة الإجراءات

التي تحث الأمهات على الاضطلاع بدورهن في الهياكل المحلية والوطنية على أساس خبرتهن كأمهات تحديداً. وتدعم الحركة مصالح الأمهات لدى الهيئات الوطنية والدولية وتدافع عنها.

النطاق الجغرافي: منذ عام ٢٠٠٤، أصبح للحركة أعضاء جدد في البلدان التالية: الأردن – أرمينيا – كوت ديفوار – الكاميرون – بلغاريا – نيجيريا – الأرجنتين – بيرو – المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية – بلجيكا.

إعادة التصنيف لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: في عام ٢٠٠٤، قدمت الحركة العالمية للأمهات طلباً لإعادة تصنيفها وحصلت على المركز الاستشاري العام. ويشكل ذلك ضمانة مصداقية كبيرة بالنسبة إلى الحركة وإلى الرابطات التي تنضوي تحت لوائها، لا سيما في البلدان الواقعة في مناطق النزاعات أو في البلدان التي تمارس أنظمتها السياسية قدراً قليلاً من الديمقراطية. وتقدم ''سمة'' الحركة وهذه الصلة المميّزة بالأمم المتحدة الضمانة لأنشطتها وللمبادرات التي تتخذها لدى هيئات بلدانها.

الجزء الثاني: مساهمة الحركة في أعمال الأمم المتحدة

'١' المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المؤتمرات الرئيسية والاجتماعات الأخرى للأمم المتحدة

تشارك الحركة سنوياً في أعمال لجنة وضع المرأة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وفي الدورة الثامنة والأربعين المعقودة في الفترة من ١ إلى ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ في إطار ''مشاركة النساء على قدم المساواة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وفي توطيد دعائم السلام في مرحلة ما بعد النزاع''، نظمت الحركة الحدث الموازي التالي: ''كيف تكون الأمهات أطرافاً فاعلة لإحلال السلام''، للتأكيد بشكل ملموس جداً على الدور النشط الذي تضطلع به النساء بوصفهن أمهات لتعزيز السلام على جميع المستويات. وفي الدورة التاسعة والأربعين المعقودة في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، في إطار ''استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين''، قدمت الحركة بياناً خطياً معنوناً: ''بيجين + ١٠ – الهدف الاستراتيجي حاء ٣: إنشاء بيانات ومراعاة تعميمها من منظور جنساني من أجل تخطيط وتقييم أفضل''. وفي الدورة الخمسين المعقودة في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، قدمت الحركة بياناً خطياً معنوناً: ''الأمهات بوصفهن أطرافاً فاعلة لكفالة المساواة في تقدير أوجه التكامل بين الرجال والنساء في جميع جوانب حياة الأمة''. وفي الدورة الحادية والخمسين المعقودة في الفترة من

٢٦شباط/فبراير إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، قدمت الحركة البيان الخطي التالي: ''القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الطفلة'' (E/CN.6/2007/NGO/39).

وفي مقر الأمم المتحدة بنيويورك، تشارك الممثلة الدائمة للحركة بانتظام في اجتماعات المنظمات غير الحكومية التي تنظمها إدارة شؤون الإعلام. كما تشارك في جلسات الأفرقة العاملة المعنية بالاتجار بالبشر والتنمية الاجتماعية حيث تتولى أحياناً الترجمة الشفوية تيسيراً للمناقشات. وقد شاركت في الدورات السنوية الثالثة والأربعين والرابعة والأربعين والخامسة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية: ''دراسة متابعة تطبيق النصوص المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية'' ٩-١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ - ''دراسة العقد الأول للأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر'' ٨-١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ - ''تعزيز العمالة والعمل اللائق للجميع'' ٧ - ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧. لا مساهمة تذكر.

وفي جنيف، وفي إطار لجنة وضع المرأة، تشارك الحركة بانتظام في الفريقين العاملين التاليين: ''العنف ضد المرأة'' و ''الشيخوخة'' (في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦). وفي إطار الفريق العامل ''النساء في العمالة والتنمية الاقتصادية'' بمناسبة انعقاد منتدى المنظمات غير الحكومية الذي يعد للجزء الرفيع المستوى من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قدمت الحركة تحليلاً للعمل بدون أجر في ما يتعلق بالموضوع التالي:

''عمالة منتجة ولائقة للجميع'' - وفي عام ٢٠٠٦، شاركت الممثلة الدائمة للحركة في تحرير تقرير للفريق العامل المعني بالطفلة: ''حق الفتيات في العيش - إسقاط الأجنة الإناث ووأد الإناث'' الذي يقوم بالتوعية والتنبيه بشأن فقدان ٨٠ مليون امرأة في آسيا. وقد أنجز هذا التقرير ونشر عام ٢٠٠٦، وقُدِّم أيضاً خلال الدورات المختلفة لمجلس حقوق الإنسان: في ٢٣حزيران/يونيه ٢٠٠٦ خلال حلقة معنونة: ''حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة على مفترق طرق''، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ مع عرض لمدير صندوق الأمم المتحدة للسكان في جنيف.

'٢' التعاون مع الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة

تواصل ممثلة الحركة في إطار هذا الفريق العامل التعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل متابعة هذه الأعمال. وتتابع الحركة بانتظام أعمال مجلس حقوق الإنسان. وتعمل الحركة أيضاً في إطار فريق الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية المعني باتفاقية حقوق الطفل، وفي اللجنة المعنية بالشيخوخة: ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٦ - بيان خلال الدورة الثانية والستين لحقوق الإنسان عن الشيخوخة وحق المسنين

(E/CN.4/2006/NGO/93) – وفي اللجنة الخاصة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية منذ أواخر عام ٢٠٠٧.

”٣‘ الأنشطة التي تقوم بها الحركة دعماً لأهداف التنمية

في إطار عقد السلام، تواصل الحركة عملها لتطبيق القرار ١٣٢٥ من خلال اتخاذ الإجراءات التالية: تشرف الحركة ، بشراكة مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على حلقتي عمل عن البحث العلمي المتقدم.

- حلقة عمل في جمهورية سلوفاكيا – سمولينيس، ٤-٦ آذار/مارس ٢٠٠٤- ”وضع استراتيجيات لمواجهة الصدمات النفسية لدى الأطفال واليافعين في بلدان المنطقة المحيطة بدول الناتو بغرض كفالة الاستقرار الاجتماعي اللازم للشفاء ولإعادة الإعمار بعد وقوع نزاع أو اعتداء“. ويدرس اختصاصيون من أكثر من ١٩ بلداً والعديد من أعضاء الحركة وضع استراتيجية في صربيا تنطبق على الصدمات النفسية بعد انتهاء الحرب لدى اليافعين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ عاماً، هدفها أن تكون بمثابة نموذج حالات مماثلة. وقد صيغت مقترحات ملموسة بغرض تكوين رجال ونساء المستقبل يتميزون بشخصية متوازنة ويضطلعون بالمسؤولية عن مستقبل بلدانهم. وقد نشرت نتائج حلقة العمل هذه عام ٢٠٠٥: ”وضع الاستراتيجيات من أجل مواجهة الصدمات النفسية لدى الأطفال“ (Developing Strategies to Deal with Trauma in Children) – في إطار سلسلة ”برنامج الناتو للأمن من خلال العلوم“ (NATO Programme for Security through Science). وأعدت الحركة في صربيا، على إثر حلقة العمل هذه، برنامجاً لتوعية الأطفال بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين.

- حلقة عمل في جمهورية مولدوفا – تشيسيناو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس عن ”الأمن والنتائج الاجتماعية للاتجار بالبشر“. وبفضل المشاركة النشطة للحكومية المولدوفية، أخذت أربعة مقترحات بالفعل في الحسبان من الاقتراحات العشرين التي تقدمت بها الحركة:
  - ضرورة اتخاذ إجراء وقائي على المستوى الإقليمي
  - إنشاء قاعدة بيانات لقياس الهجرة بشكل آني
  - توعية المغتربين المولدوفيين بضرورة التعبئة لصالح ضحايا الاتجار بالبشر
  - ضرورة تفعيل التشاور مع الاتحاد الأوروبي.

وفي عام ٢٠٠٧، عقدت الحركة ، في باريس يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس، المؤتمر السنوي في الذكرى الستين لإنشاء الحركة : ''١٠٠٠ أم من أجل السلام''، بمنظمة اليونسكو، كان بمثابة منتدى لتبادل الآراء بين أمهات من حوالى أربعين بلداً من خلال مبادرات وشهادات وخبرات لتعزيز السلام في الأسرة والحي والبلد، ولحث صانعي القرار على الاعتماد على الأمهات من أجل توثيق الروابط الاجتماعية ومنع نشوب أعمال العنف. واقترحت الحركة خلال هذا المؤتمر إجراء يقضي بحشد أمهات ينتمين إلى أعراق أو أديان أو ثقافات متنوعة لاستئناف الحوار وحل النزاعات في الأحياء الحضرية الصعبة بشراكة مع السلطات العامة (البلديات ووزارة التعاضد الاجتماعي والتكافؤ). ويثير هذا الإجراء الذي أثبت فعاليته في فرنسا اهتمام بلدان أخرى، لا سيما إسبانيا ولبنان وكوت ديفوار. وتود الحركة، باقتراحها التدريب على منهجيتها، تعزيز الإسهام النشط لشبكات الأمهات في الحياة الاجتماعية داخل بلدانهن وتشجيع إقامة شراكات مع الحكام، الأمر الذي يحفز على هذا النحو بصورة ملموسة مشاركة النساء في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهن. ومن الأدوات الأخرى قيد الدرس، البرنامج الاجتماعي ''العيش معاً بصورة أفضل''، الذي سيتيح التشاور على نطاق أوسع بين المسؤولين المنتخبين والأخصائيين الاجتماعيين والأمهات أنفسهن. وتستجيب هذه الإجراءات للهدف المنصوص عليه في القرارين ١٣٢٥ و A/37/62 عن مشاركة النساء في تعزيز السلام والتعاون دولياً.

٥ - جائزة زايد الدولية للبيئة

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص عام ٢٠٠٤)

الجزء الأول: مقدمة

تعتبر جائزة زايد أهم جائزة بيئية عالمية، وتبلغ قيمتها مليوناً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أسَّسها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس وزراء وحاكم دبي، تقديراً لنهج ورؤى وإنجازات الرئيس السابق، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي سعى سعياً دؤوباً إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من أجل الأجيال القادمة في بلده والمنطقة والعالم. وهدف الجائزة الاعتراف بالمساهمات البارزة والرائدة وتقديرها للأفراد، والجماعات، والمؤسسات، والمنظمات، والشركات، والجمعيات، والنقابات، وغيرها في الاستغلال المستدام للموارد وتحسين البيئة. ويتوقع أن تعزز هذه المساهمات التنمية المستدامة بما يتوافق مع نهج ورؤى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مجالي البيئة والتنمية. وينبغي أيضاً أن

تنسجم المساهمات مع أهداف ومقاصد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ في سبيل حماية البيئة من أجل تلبية حاجات الأجيال الحالية بدون تعريف حاجات الأجيال القادمة للخطر.

وتعترف هذه الجائزة التي تمنح كل سنتين بالإسهامات الرائدة في مجال البيئة والتنمية المستدامة وتروِّج لها. وتنقسم جائزة زايد إلى ثلاث فئات كالآتي: '١' جائزة القيادة العالمية في مجال البيئة والتنمية المستدامة: ٠٠٠ ٥٠٠ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية؛ '٢' جائزة الإنجازات العلمية/التكنولوجية في مجال البيئة: ٠٠٠ ٣٠٠ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية؛ '٣' جائزة الإنجازات البيئية التي تنعكس تغييرا إيجابياً في المجتمع: ٠٠٠ ٢٠٠ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

الجزء الثاني: مساهمة المنظمة في أعمال الأمم المتحدة

٤ - ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٦، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي استضافتها جائزة زايد الدولية للبيئة. وكان إعلان دبي النتيجة المباشرة للمؤتمر الدولي لإدارة الموارد الكيميائية الذي عقد على هامش الدورة الاستثنائية. ولا يعتبر هذا الإعلان الذي جرى التوصل إليه بتوافق الآراء بعد أيام من المداولات المحمومة، والمماحكات الدبلوماسية، والمناقشات على أعلى المستويات، ملزماً من الناحية القانونية، إلا أن أية خطوة ترمي إلى التخفيف من أثر المواد الكيميائية الخطرة على البيئة في عالم يتحمل وطأتها على نحو متزايد لا يمكن إلا أن تعتبر محمودة وتنسجم مع الهدف الإنمائي السابع للألفية الذي يكفل الاستدامة البيئية. وقد تعهد العديد من البلدان المتقدمة النمو، لا سيما من أوروبا، بالتبرع بمبلغ ١٠ ملايين دولار لإنشاء صندوق البداية السريعة من أجل بدء تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقد شدَّدت البلدان العربية أيضاً على الحاجة إلى نشر المعلومات عن التنمية المستدامة وإدارة المواد الكيميائية على نطاق واسع لحماية الفئات الضعيفة.

١٦ - ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، دبي، الإمارات العربية المتحدة، المهرجان الثاني لثقافات وحضارات الصحاري

بالتعاون مع المؤسسة العالمية للصحاري وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظمت جائزة زايد ''المهرجان الثاني لحضارات وثقافات الصحاري''. وكان موضوع المؤتمر تكامل القطاعات الحكومية وجهود المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الصحراوية.

وقد أسفر هذا المؤتمر الوزاري بصورة رئيسية عن ''ميثاق الصحاري'' الذي طبع بالعربية والإنكليزية وقُدم إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل إقراره وتوزيعه.

حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٦، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مشروع معنون ''الخروج من النفق''

الشباب هم من الفئات الأكثر ضعفاً، وقد قامت الدكتورة مشكان العور، الأمينة العامة لجائزة زايد، من هذا المنطلق، مع مجموعة من طالبات الجامعات المحلية في دبي، الإمارات العربية المتحدة، بإعداد مشروع فريد ومثير للاهتمام معنون ''الخروج من النفق'' في أحد المجمَّعات التجارية الكبيرة بالإمارات العربية المتحدة، يرمي إلى توعية الجميع بشأن آثار الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى تدهور بطيء إنما أكيد لكوكب الأرض. وكان ذلك المشروع جزءاً من مهرجان مفاجآت صيف دبي الذي نُظم في دبي من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠٠٦.

وتمكنت الشابات، إذ حققن الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بتمكين النساء بفضل المعرفة بحيث يصبحن قادرات على مواجهة المستقبل بثقة، من شحذ تفكيرهن وطاقاتهن الإبداعية وابتكار شعار خاص للمشروع يصوِّر الأسماك والعصافير والشمس والأشجار على خلفية بيضاء صافية. وتبين أن هذا الجهد يستحق العناء بفضل الاستجابة الرائعة للزائرين الذين أعجبوا بجميع الجوانب المصوَّرة في اللوحة.

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الجزائر العاصمة، الجزائر، المهرجان الثالث لثقافات وحضارات الصحاري

شاركت جائزة زايد في الدورة الثالثة من مهرجان ثقافات وحضارات الصحاري الذي نُظم في الجزائر العاصمة، الجزائر، بغية حماية ثقافة المناطق الصحراوية وتراثها اللذين يتآكل معظمهما جراء تأثير الثقافات وأشكال التقدم التكنولوجي الأخرى. ويرى القيمون على جائزة زايد أن النتائج تكون تآزرية حين تنخرط شراكة عالمية في هذا الجهد.

شباط/فبراير ٢٠٠٧، معرض الطاقة المتجددة ٢٠٠٧ دبي، الإمارات العربية المتحدة

شاركت جائزة زايد في تنظيم معرض الطاقة المتجدِّدة ٢٠٠٧، وهو لقاء لجميع الأوساط الصناعية المعنية بأنشطة التصنيع والإنتاج، وشركات البيع بالتجزئة التي تتعامل بالطاقة المتجددة وتتفاعل معها وتستثمر فيها. وقد اطلع الجمهور بفضل هذا المعرض على أهمية الطاقة المتجددة من أجل تحقيق الاستدامة البيئية، لا سيما مع نفاد الكثير من احتياطياتنا

من الوقود الأحفوري. وفضلاً عن ذلك، جمع هذا اللقاء أيضاً خبرات متخصصة في مجال قضايا الطاقة قادرة على اقتراح مشاريع وبرامج عالمية تؤكد ضرورة العمل على توسيع أوجه استخدام مواردنا التي لا تنضب، ولا سيما الطاقة الشمسية.

١٨ - ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥، دبي، الإمارات العربية المتحدة، المائدة المستديرة للمنطقة العربية عن تسخير العلم والتكنولوجيا والاختراعات لصالح الاستدامة

نظمت جائزة زايد بالتعاون مع أكاديمية العلوم من أجل العالم النامي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مائدة مستديرة للمنطقة العربية عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكارات لصالح الاستدامة.

وركزت المائدة المستديرة على أولويات التنمية المستدامة المتسقة مع الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة: تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئة. وضمن هذا الإطار، شددت المائدة المستديرة على الحاجات والفرص ذات الأهمية الخاصة للدول العربية، مع الإقرار باختلاف التفاصيل ضمن المنطقة حسب الواقع المحلي. وبصفة خاصة، استكشف المشاركون كيف يمكن مواجهة التحديات المتمثلة في تسريع النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز رأس المال البشري (الصحة، التعليم، المساواة بين الجنسين) في المنطقة، والتخفيف في الوقت نفسه من حدة مشاكل البيئة والموارد المرتبطة بشح المياه، والتصحر، وفقدان التنوع الأحيائي. وقد أولي اهتمام خاص للمواضيع الشاملة للقطاعات والمتعلقة بالحكم والسياسات في مجال العلم والتكنولوجيا لدى التصدي لهذه الأولويات. وقد أسفرت هذه المائدة المستديرة الفريدة عن ''نداء دبي للعلم والتكنولوجيا'' الذي ناشد فيه العلماء الحكومات العربية والمنظمات الدولية تعزيز دور العلم والتكنولوجيا في تنفيذ خطط التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية.

١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، البصمة البيئية

شكلت جائزة زايد جزءاً من المبادرة التاريخية التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة لقياس البصمة البيئية للبلد وفهمها. ويشمل هذا الجهد الذي أطلق عليه اسم ''البصمة البيئية'' أصحاب مصلحة متعددين في كل أرجاء البلد سيعملون على وضع مبادئ توجيهية هامة لحكومة ومجتمع أكثر وعيا بأهمية موارد وكفاءة في استخدامها.

وسيبدأ مشروع البصمة البيئية بإجراء واسع النطاق ومتشعب لجمع البيانات على مستوى البلد، وتحديد مصادر البيانات المتعلقة بتوافر الموارد وأنماط الاستهلاك في الإمارات العربية المتحدة في مختلف القطاعات، مثل الطاقة والتجارة ومصائد الأسماك والزراعة والمياه

والتخطيط الحضري. وقد أبرز إطلاق هذه المبادرة أهمية الانخراط والمشاركة النشطين لجميع الإدارات الحكومية، والأوساط الصناعية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات البيئية الخاصة والعامة، ومؤسسات البحوث، والمؤسسات الأكاديمية في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة.

وسوف تخضع البيانات التي يستحصل عليها فيما بعد للتحليل من أجل إعداد سجل البصمة الوطني للإمارات العربية المتحدة.